«المملكة الخليجية» و«برستيج العقارية» يطلقان مشروعات كبيرة في أوروبا والخليج خلال «العقارات الكويتية والدولية»

نمر الصباح: تزايد المعارض العقارية يؤكد مدى القوى الاقتصادية الشرائية داخل البلاد

قال وكيل وزارة التجارة والصناعة المساعد لشؤون المنظمات الدولية والتجارة الخارجية الشيخ نمر الصباح إن تزايد عدد المعارض العقارية في الكويت يؤكد أن هناك قوة اقتصادية شرائية داخل البلاد.

ولفت الشيخ نمر في تصريح للصحافيين عقب افتتاحه معرض العقارات الكويتية والدولية إلى أن جميع المكاتب المشاركة في المعرض ملتزمة بالقرارات التي أقرتها الوزارة بشأن عروض الشركات بتلك المعارض.

وأكد أن وزارة التجارة وقعت مع مكتب الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي الأسبوع الماضي لإنشاء مكتب بشأن العلامات التجارية الخليجية بحيث يستطيع المواطن الكويتي تسجيل علامته التجارية ويكون معترف بها في دول مجلس التعاون الخليجي.

وأضاف «هناك تطوير دولي بشأن براءات الاختراع في دولة الكويت حيث سيكون هناك ربط دولي مع منظمة الملكية الفكرية العالمية بشأن براءات الاختراع الكويتية».

من جانبه قال رئيس مجلس ادارة شركة اكسبو سيتي المنظمة للمعرض أحمد الصفار إن متوسط العائد على الاستثمار العقاري بالكويت يبلغ ما بين 8 و13 في المئة بحد أقصى وذلك بحسب الدراسات المتخصصة في هذا الشأن.

ولفت إلى أن المعارض العقارية هي عملية مكملة للحركة الاقتصادية، موضحا أن متوسط عدد المعارض التي تعقد في الكويت يبلغ نحو 15 سنويا وتوفر للعملاء العديد من العروض العقارية في مكان واحد لاقتناص أفضل فرصة.

ولفت إلى أن الشكاوي ضد المعارض تناقصت بشكل كبير جراء تشديد الرقابة من جانب وزارة التجارة وذكاء أكثر من 90 في المئة من المستثمرين الكويتيين في القطاع العقاري، موضحا أن المعارض تعد جهة تنظيمية وليس لها علاقة ببعض حالات النصب التي تعرض لها حالات بسيطة من جانب بعض الشركات.

إبراهيم أبوعمارة

وبين أن معرض العقارات الكويتية والدولية يشارك فيه 40 شركة ويستمر حتى 17 الجاري ويضم عروضا عقارية من الكويت ودول الخليج وعدد من الدول العربية والأجنبية.

وقال إن الشركة أطلقت هذا الحدث الكبير نظرا للإقبال الكبير على شراء العقارات المحلية والخليجية، لاسيما الدولية في جميع أنحاء العالم من قبل المستثمر الكويتي الباحث دائما عن الفرص العقارية من خلال المعارض في الكويت.

وأكد الصفار أن هناك توافر في السيولة في السوق العقاري وهو عامل مهم في إنجاح الأحداث العقارية ومنها المعارض، لاسيما وأن كثيرا من المستثمرين العقاريين يرون أن المعارض تعد من الأحداث المهمة التي توفر فرصا مميزة للعقارات سواء في الكويت أو الخارج.

وتوقع أن يبقى القطاع العقاري قويا وأكثر صلابة في ظل ندرته وقدرته التنافسية، ما سيؤدي في النهاية لإنجاح المعارض العقارية في الكويت.

وأوضح أن المعرض يحظى باهتمام كبير حيث أن «إكسبو سيتي» جمعت كبرى الشركات العقارية والمميزة سواء في الكويت أو في دول مجلس التعاون الخليجي لحضور هذا الحدث، وأن الشركات الجديدة والمشاركة في المعرض تقدم مجموعة مختارة من المشاريع.

ناصر الراشد مكرما الشيخ نمر الصباح

من جانب آخر قال المدير التنفيذي في الشركة المنظمة للمعرض إيهاب زكري إن «إكسبو سيتي» أطلقت هذا الحدث الكبير في دورة جديدة تقدم فرصا كبيرة ومميزة لم تقدم من قبل.

ولفت زكري إلى أن المشروعات التي تعرض حاليا في المعرض من دول عديدة وبه مشاريع محلية و خليجية وعربية و أوروبية.

وبين زكري أن «اكسبو سيتي» جمعت شركات كبيرة ومعروفة في السوق الكويتي وتقدم الآن خلال فترة المعرض أفضل العروض على الإطلاق.

شركة المملكة الخليجية وبرستيج العقارية

تشارك كل من شركة المملكة الخليجية وبرستيج العقارية في معرض العقارات الكويتية والدولية الحدث العقاري الأكبر والأبرز في الكويت على الإطلاق المقام حاليا في الريجنسي حتى 17 سبتمبر الحالي وبمشاركة 40 شركة عقارية.

وصرح نائب مدير ادارة المبيعات بشركة المملكة الخليجية ابراهيم ابو عمارة أن قوة «المملكة الخليجية» تكمن في مصداقية المعاملات التي تنتهجها مع العملاء، مؤكدا حرص الشركة على تلبية رغبات المستثمر الكويتي من تنوع المشاريع وتنوع أماكنها، مع اظهار الوجه المشرق الخالي من التدليس والخداع للسوق العقاري الكويتي.

خالد المالكي

وأضاف أن الشركة سوف تقوم بطرح مشاريع جديده من اهمها مشروع فنادق مجموعة الحرمين المتحدة بالمدينة المنورة بالمنطقة المركزية بجوار مسجد النبي صل الله عليه وسلم باسعار تناسب الجميع مع تملك 25 سنة ،ومشروع بطحاء فريش اسعاره تناسب الجميع مع تملك لمدى الحياة اذا ان البرج يتكون من 5 طوابق اي 20 شقه تكون جاهزه للتسليم .

واضاف ان مشروع بطحاء فريش يلعب دورا استثماريا هائلا خاصة ومن مميزاته انه يتمتع باسعار تناسب الجميع، مع تملك لمدى الحياة اذا ان البرج يتكون من 5 طوابق وبه 20 شقه جاهزه للتسليم خلال فترة موعد اقصاه شهرين.

بالإضافة الى المشاريع الاخرى التي يتعرف عليها العملاء الكرام خلال زيارتنا في المعرض.

ومضى ابو عمارة يقول ان الشركة نجحت خلال سنوات عمرها القصير في تحقيق هذه الاهداف حتى انها تمكنت بالفعل من الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتوفير العوائد المستحقة للعملاء دون اي تاخير او تقصير.

من جهته قال المدير العام في الشركة وعضو مجلس الإدارة خالد المالكي في «برستيج العقارية» ان الشركة تجمع بين الرؤية المستقبلية والتخطيط الآمن في الأستثمار، وان رؤيها تتمحور حول توفير الفرص الواعده في إطار قانوني آمن متكامل وإن كسب ثقة العميل هي الغاية والمصداقية هي رصيد الشركة.

وأكد المالكي أم الشركة تاخذ على عاتقها تقديم أفضل المشاريع و بأفضل الأسعار، كما تعتمد على الدراسة العميقة والدقيقة لأي مشروع ممكن أن تتطرحه في السوق وقبل البدء في إعتماده مما يساعد ويضمن للمستثمرين الأستثمار.

وبين أن « برستيج المتحدة العقارية» هي شركة مسوقه لعدة مشاريع مملوكة وغير مملوكة، وان الشركة لديها مشاريع في جمهورية البوسنة وهي الشركة المالكة والمطوره والمسوقة لها.

ولفت إلى أن الشركة ستطرح منتجع فيسكو السكني - السياحي المتكامل الخدمات الامنية والترفيهية ويحتوي على 54 وحدة سكنية ويضم من الخدمات نظام أمني متكامل - مطاعم ومقاهي - سوبرماركت - ملاعب رياضية - ألعاب أطفال - مجرى مياه طبيعي - بحيره طبيعية.

وتابع « يقع المشروع في منطقة غودوشا وتبعد 25 كم عن المطار والعاصمة وعن مركز فيسكو 7 كم، وتم البدء في الاعمال الأنشائية والبنية التحتية والتسليم وافتتاح المشروع سيكون في يوليو 2016.

وعن مشروع لبان قال المالكي ان الشركة تطرح هذا المشروع وهو عبارة عن منازل وأراضي على مساحة 23 الف متر ويتكون من 38 وحدة سكنية ويقع المشروع على إطلاله ساحرة وقريبة من نهر البوسنة العظيم والطريق السريع ويبعد عن مركز فيسكو ومرافقها 2 كم فقط حيث المجمعات التجارية والمقاهي والمطاعم ويبعد عن مركز العاصمه والمطار 23 كم .

أما المشاريع الغير مملوكه للشركه قال المالكي انها تتمثل في مشاريع في تركيا منها مشروع فلل النوير في منطقة صبنجه باطلالة على البحيرة مباشرة وموقع مميز حيث ان المشروع متكامل من جميع الخدمات .

«السرب للتطوير العقاري» تكرم الشيخ نمر

كرمت شركة السرب للتطوير العقاري وكيل وزارة التجارة والصناعة لشؤون المنظمات الدولية والتجارة الخارجية الشيخ نمر الصباح عقب افتتاحه معرض العقارات الكويتية والدولية أول من أمس في فندق الريجينسي.

وبهذه المناسبة قال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في الشركة ناصر الراشد إن الشركة تشارك في المعرض بمشاريع فريدة من نوعها في الكويت وتعد مفاجأة كبيرة لراغبي التملك العقاري بمفهوم جديد.

وأشار الراشد إلى أن الشركة تسعى إلى أن تكون ضمن كبريات الشركات العقارية التي تقدم منتجات عقارية متميزة لن يقدمها غيرها سواء على صعيد الفكر الإبداعي للتطور في التسويق أو طريقة تطوير المشاريع والبناء العصري الحديث.

ولفت الراشد إلى أن الشركة تطرح مشروع جديد خلال المعرض وهو مشروع شاليهات الشراع في منطقة الخيران والتي تعتبر من المناطق الواعدة، وهو عبارة عن مشروع سكني في مدينة صباح الاحمد البحرية والذي يتميز بتصميم على شكل شراع يوم الكويت قديما وله طابع يربط بين ماضي أجدادنا زمان الذي مازال باقي في الأذهان.

وبين الراشد ان «السرب للتطوير العقاري» تطلق في السوق الكويتي مشاريع مهمة وممتازة، ولاسيما ان الشركة تدير وتطور أكبر المشاريع العقارية المحلية بمنظور متطور حديث، لافتا إلى أن الشركة تهتم بتوفير طابع مميز وفريد ومختلف عن باقي الشركات العقارية الأخرى في جميع مشاريعها.

824 مليون دولار.. حجم سوق خدمات التقييس العالمية عام 2020

تعقد «منظمة الخليج للاستشارات الصناعية» (جويك) بالتعاون مع وزارة البيئة في دولة قطر، وهيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتجمع الخليجي للمترولوجيا، «المنتدى الخليجي الأول للمترولوجيا» والمعرض المصاحب له، تحت الرعاية الكريمة لسعادة المهندس أحمد بن عامر الحميدي وزير البيئة القطري، وذلك بفندق هيلتون الدوحة بدولة قطر خلال الفترة من 14-15 ديسمبر 2015.

ومن المتوقع ان يبلغ حجم سوق خدمات المقاييس والموازين العالمية 824.6 مليون دولار أميركي بحلول عام 2020، وذلك وفقا لما أوردته الدراسات العالمية الرسمية بهذا الشأن، والتي تشير إلى أنه من المؤمل أن يرتفع طلب السوق على مكونات عالية الدقة في الصناعات ذات الاستخدام النهائي الرئيسية، مثل السيارات والإلكترونيات وتوليد الطاقة على مدى السنوات الخمس المقبلة. وتعتبر أسواق دول مجلس التعاون الخليجي من الأسواق النامية لخدمات القياس العالمية في ظل مواجهة النمو المتسارع للتحديات التكنولوجية. وعلاوة على ذلك، فإن نظم تقييم المطابقة الإقليمية عناصر مهمة في تدويل أنشطة المترولوجيا في دول مجلس التعاون الخليجي، ليس فقط في صناعات الطاقة، ولكن في جميع أنواع الصناعات المختلفة، في ظل ارتفاع الطلب المتزايد على خدمات القياس بشكل كبير خلال العقد الماضي.

ويعالج المنتدى الخليجي الأول للمترولوجيا موضوع المترولوجيا في الأسواق الخليجية والدولية، وهو يأتي استجابة لمتطلبات القياس المتزايدة في الأسواق اليوم، وثمرة جهود مشتركة بين الحكومات والمؤسسات التقنية، سعيا لإنجاز الأهداف المشتركة في مجالات أنشطة المترولوجيا.

ويتوقع مشاركة واسعة من قبل المنظمات والشركات الدولية، تشجيعاً للصناعات التحويلية والخدمات في الخليج، بهدف العمل على إزالة الحواجز التقنية التي تعيق الحركة التجارية، ما يسهل التعاون الدولي في قطاع المترولوجيا، ويعزز الاتفاقيات الخليجية - الدولية في مجال التعاون التجاري والاقتصادي، هذا ومن المؤمل مشاركة ما يزيد عن 500 من المعنيين بالمترولوجيا في دول الخليج.

ويستهدف المنتدى الخليجي الأول للمترولوجيا المختبرات الحكومية والخاصة والمؤسسات والشركات ذات العلاقة، ووزارات التجارة والصناعة والبيئة، والشركات الصناعية التي تعمل في المجالات التالية: النفط، والغاز، والطاقة، والبتروكيماويات والمعادن وتشكيلها، والكهرباء والإلكترونيات، والمستلزمات الطبية، إضافة إلى الجامعات ومؤسسات البحث العلمي والمنظمات العالمية المختصة بمجال القياس والمعايرة.

وتتلخص أبرز أهداف المنتدى في تبادل الأفكار حول أفضل السبل لزيادة الوعي على المستوى الصناعي والمستوى العام، للامتثال للقياسات الصناعية، وتقديم لمحة تقييمية لمتطلبات الصناعات والمؤسسات الخليجية للخدمات في مجال المترولوجيا، واستعراض الوسائل لرفع القدرات الوطنية في مجال المقاييس الصناعية، إضافة إلى تبادل الأفكار حول جذب أنشطة ومجالات جديدة بالمترولوجيا، والممارسات الدولية لتعزيز البنية التحتية للقياس كأحد عناصر تطوير الجودة في الدول الأعضاء، وإبراز دور معاهد ومختبرات المترولوجيا الوطنية، واستعراض تجارب الدول الأعضاء في دعم أنشطة المترولوجيا والمختبرات المحلية، ومناقشة سبل التعاون مع المختبرات العالمية، والحصول على توصيات قابلة للتفعيل والتنفيذ من الخبراء الحضور للمنتدى لدعم أنشطة المترولوجيا بدول مجلس التعاون، ويأتي تنظيم هذا المنتدى انطلاقا من التقارير العالمية للشركات العاملة في مجال الخدمات المترولوجية التي تشير إلى تزايد الطلب على الخدمات المترولوجية في الفترة المقبلة، وفي جميع القطاعات الصناعية، وخصوصا قطاع السيارات، وصناعة الإلكترونيات، وتوليد الطاقة وغيرها. كما أن تحسن الاقتصاد العالمي سينعكس على منطقة الخليج، مما يترتب عليه زيادة في الاستثمارات في مجالات عديدة مثل الطاقة والصناعة والخدمات المرافقة لها.

رسم يوضح بيئة التقييس في الخليج العربي

وتتجه دول مجلس التعاون الخليجي نحو بناء قاعدة صناعية متنامية ذات علاقات وطيدة مع اقتصاديات العالم، وتتطلع دول مجلس التعاون الخليجي إلى مرحلة مقبلة في عملية التنمية التي يتم فيها تخصيص الموارد لتطوير القاعدة الصناعية، معتمدة على الصناعات البتروكيماوية والصناعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها إستراتيجية فعالة للتعامل مع تغير الأوضاع الاقتصادية الدولية، وللحفاظ على وتيرة التنمية الصناعية المستدامة.

وتبرز أهمية المترولوجيا كونها تمس جميع جوانب الحياة، وأصبحت ركنا مهما من أركان التصنيع في البلدان النامية، وباتت جزءا أساسيا في الدورة التنموية الصناعية، كما أن التطبيقات الناجحة للعلم والتكنولوجيا تتطلب المراقبة الجيدة للمقاييس والمعايير المستخدمة في شتى المجالات، وأصبحت القياسات الكمية ضرورية في الهيئات الصناعية والشركات التجارية، وانطلاقا من زيادة استخدام الأجهزة الدقيقة على نطاق واسع بما يضمن الجودة في المنتجات والمواد الخام، اتجهت الدول إلى إنشاء مراكز متخصصة للمقاييس والمعايرة لجميع المنتجات، حيث إن هذا القطاع بحاجة إلى تأهيل وموارد ليتمكن من تقديم الخدمات المطلوبة منه على أكمل وجه، حيث إنه من الضروري اعتماد معظم العمليات الصناعية على الأجهزة والتقنيات الحديثة، وكذلك رصد الآلات والعمليات والمعدات الداخلة ضمن العمليات ودراسة حجم السوق، ووضع التوقعات المستقبلية للمجالات الصناعية.

في أيامنا هذه، تُطبق المترولوجيا في كل قطاعات الصناعات التحويلية، وتؤثر بشكل مباشر على الربحية والقدرات والاستدامة في الأعمال، حيث تُطبق القياسات في مستويات الإنتاج كافة، من المواد الخام إلى المنتجات النهائية.

إن نتائج القياسات الموثوقة هي ذات أهمية للقطاع الصناعي، والرعاية للمستهلكين والحماية والسلامة، وتتطور أنواع القياسات مع حاجات التكنولوجيات الجديدة والناشئة مثل التكنولوجيا الإحيائية وتقنية الجزيئات متناهية الصغر (النانو) وغيرها.

في دول مجلس التعاون الخليجي، يعزز القياس الموثوق دوراً أساسياً في دعم التنافسية الاقتصادية والصناعات التحويلية والتجارة. ففي عالمنا المتطور اليوم، تعزز البنى التحتية المتطورة للقياس ثقتنا في أوجه متعددة من حياتنا اليومية.

ومن بين أهداف المنتدى التركيز على مساعدة الدول الأعضاء في سعيها إلى تلبية الحاجات المستقبلية ذات الصلة بالابتكار والنمو، من خلال تأمين قياس مضمون الجودة قابل للتطوير المستقبلي، إذ يساهم المنتدى في تطوير وتصنيع منتجات موثوقة ذات جودة عالية ومبتكرة في دول مجلس التعاون الخليجي، ودعم القطاع الصناعي الخليجي لتأمين التنافسية والاستدامة على مستوى الإنتاج، وإزالة الحواجز التقنية التي تعيق التجارة ودعم التجارة العادلة، وضمان سلامة الخدمات والمنتجات وفاعليتها، والاستجابة للتحديات الكبرى في مجال الطاقة والبيئة بدول مجلس التعاون الخليجي.

ويؤدي العدد المتزايد للصناعات التحويلية الخليجية إلى ارتفاع الطلب على الخدمات والأنظمة الجديدة. ويظهر الرسم التالي توزيع الشركات الصناعية في دول مجلس التعاون الخليجي:

في إطار الجهود المبذولة لتعزيز التكامل الاقتصادي الخليجي وتلبية لطلب توحيد أنشطة التقييس والمعايرة ومراقبة مدى التطبيق والامتثال للمساهمة في تطوير قطاعي الإنتاج والخدمات، يساهم هذا المنتدى في تنمية التجارة من جهة وحماية المستهلك والبيئة والصحة العامة من جهة أخرى، حيث تطبق المترولوجيا في مختلف قطاعات الاقتصاد الخليجي، ومنها في الصناعات الكبيرة: النفط والغاز، والبتروكيماويات، والتكرير. أما في الصناعات الصغيرة والمتوسطة فيستخدم في البلاستيك والمعادن والتعدين والورق المقوى، ومرشحات الهواء والأصباغ والحلويات والألبان والأسلاك وغيرها.

أيون هيويت تتوقع ارتفاع الرواتب في الكويت بنسبة 5.2 % عام 2016

توقّع مسح شمل 600 شركة عالمية ومجموعة محلية في أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي، في دراسة هي الأكبر من نوعها في منطقة الخليج، أن متوسط زيادة الرواتب سيبلغ 5% عام 2016، متراجعا من 6% عام 2013، و5.5% عام 2014، و5.1% عام 2015. من بين الشركات المشاركة من دول مجلس التعاون الخليجي، تقدّمت الشركات التي تتّخذ من دولة الكويت مقراً لها بأعلى التوقعات في زيادة الرواتب للعام 2016، بنسبة 5.2%، وهي أقل بقليل من توقعات العام 2015 ونسبتها 5.3%. تجدر الإشارة إلى أنّ الزيادة الفعلية في الرواتب في الكويت للعام 2015 وصلت إلى 4.7%.

بحسب أحدث مسح لزيادة الرواتب في دول مجلس التعاون الخليجي أجرته أيون هيويت، الشركة العالمية في مجال استشارات الموارد البشرية التابعة لأيون (المدرجة في بورصة نيويورك تحت الرمز AON)، فإنّ دول مجلس التعاون الخليجي شهدت تراجعا في مستويات إجمالي الناتج المحلي جراء ضعف أسعار النفط عالميا، مصحوبا بتراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وسط المخاوف الأمنية في المنطقة والصراعات بين الاقتصادات الكبرى شأن روسيا والصين. لكن من الواضح أن الوضع ترك أثرا محدودا نوعا ما على الشركات، فمعظم أرباب العمل لا يزالون ينوون زيادة رواتب موظّفيهم بمبالغ ملحوظة العام المقبل.

لا يخفى أنّ تراجع أسعار النفط ترك ارتدادات على المنطقة، إذ اقتصدت الحكومات في إعاناتها، وقلّلت الإنفاق على المشاريع الكبيرة، وبدأت النظر في طرح شكل من أشكال الضرائب. وستؤثر كل هذه العوامل تأثيراً مباشراً أو غير مباشر على القطاعات الاقتصادية، وستواصل الضغط على هوامش الربح والتكاليف التشغيلية في المؤسسات. على الرغم من كل ذلك، فإنّ حال دول مجلس التعاون الخليجي أفضل بكثير من حال الدول الأخرى المنتجة للنفط في الشرق الأوسط. وستساهم الزيادة المتوقّعة في الرواتب بتخفيف ضغوطات التضخّم على الموظفين ريثما تنتعش الأسواق.

توقّعت الشركات التي تتّخذ من مملكة البحرين مقرا لها أدنى الزيادات على صعيد منطقة الخليج، فبلغت نسبتها 4.7%، أي أعلى بقليل من توقّعات العام الماضي وهي 4.5%. وسجّلت الشركات العاملة في البحرين عام 2015 زيادات فعلية بلغت 4.7%.

أمّا الشركات في دولة قطر وسلطنة عمان، فتوقّعت زيادة الرواتب بنسبة 5% عام 2016، أي أقل من التوقعات للعام 2015 التي بلغت 5.2% و5.4% تباعاً، وبلغت الزيادات الفعلية في الرواتب للعام 2015 4.7% و4.6% تباعاً.

«بي تي» تتعاون مع شركة راجانت لجلب الشبكات العالمية إلى قلب البيئات الصناعية

أعلنت كل من بريتيش تيليكوم «بي تي»، الشركة الرائدة على مستوى العالم في تقديم خدمات وحلول الاتصالات والتي توفر خدماتها للعملاء في أكثر من 170 دولة، وشركة راجانت، الرائدة في قطاع التقنيات المتشابكة والخاصة بالشبكات اللاسلكية الخاصة، اليوم عن توقيع اتفاقية تعاون عالمية لإدراج نطاق تغطية الشبكة العالمية الخاصة بشركة «بي تي» في قلب العمليات الصناعية للعملاء، وستمكن هذه الاتفاقية المؤسسات من الاتصال وجمع البيانات من آلاف الأجهزة كأجهزة الاستشعار، والمركبات ذاتية التحكم، والآلات الصناعية، والكاميرات عالية الوضوح، وأنظمة نقل الصوت عبر بروتوكول الإنترنت(VoIP)، وغيرها الكثير من التقنيات لصالح الشبكات ومراكز البيانات الخاصة بهذه المؤسسات.

ومع استفادة الشركات من تقنيات إنترنت الأشياء(IoT)لتحقيق الكفاءةوالأتمتة، فإن وجود شبكة آمنةوانسيابية وقابلة للتكيف، من دون أي عطل أو توقف ، وبشكل خاص ضمن العمليات الصناعية، هو أمر بالغ الأهمية كون الأعطال يمكن أن تكلف ملايين من الدولارات في الساعة الواحدة.

في هذا السياق قال هوبرتوس فون روبن، نائب رئيس قسم الممارسات الصناعية العالمية لدى شركة بي تي غلوبال سيرفيسز: «ستمكننا هذه الاتفاقية مع شركة راجانت من تعزيز وصول شبكتنا بشكل أكبر إلىصلب عمليات العملاء، وهذا يعني أنه باستطاعة عملائنا الذين يستخدمون أجهزة في مواقع الإنتاج، وفي المناطق النائية كالمناجم، ومنصات استخراج النفط، وغيرها من المواقع الصناعية، استخدام المزيد من المعدات والأجهزة المتصلة بشبكة الإنترنت، مما يتيح لهم إمكانية الاستفادة من تقنيات إنترنت الأشياء والارتقاء بالأداء وتحقيق المزيد من المزايا التنافسية».